الأكاديميين المتواطئين، وغيرهم من المتطوعين في مجال التضليل الإعلامي الرسمي. "**ربما كانت هذه نقطةً واضحة**"، يكتب تشومسكي:

لكنّ المعيار الديموقراطي يقتضي بأنّ تكون وسائل الإعلام مستقلّة وملتزمة بتغطية واكتشاف الحقيقة، بحيث لاينحصر دورها فقط برصد العالم كما ترغب القوى المتنفّذة بأن تراه. يدّعي زعماء وسائل الإعلام بأنّ مايختارونه من أخبار يرتكز على معايير موضوعية غير منحازة وخبيرة، يقف وراءهم في هذا الزعم مجتمع من المثقفين. إذا استطاع الأقوياء أن يرسوا فرضيات الخطاب، أن يحدّدوا مايُسمح لعامّة الناس برؤيته، سماعه، والتفكير به، و"يستغلّوا" الرأي العامّ بحملات دعائية منظّمة، فإنّ المعيار الذي ننظر من خلاله إلى كيفية عمل النظام سيكون متعارضاً بشكل صارخ مع الواقع.[٢٦]

يمكن للمرء أن يتخيّل الطريقة التي يمكن لقارئ مشبع بآراء فوكو أن يؤوّلَ هذا المقطع، مستنداً، كما هو الحال، على سلسلة من المعايير "التنويرية" البارزة ـ الحقيقة، المسؤولية، الخيار الأخلاقي، التماسك الفكري، التغطية النزيهة، القيم الديموقراطية، حرية الإعلام، الخ ـ والتي بتنا مطالبين اليوم بالنظر إليها كمجرّد واحدة من "خطابات" عدّة، وكخطاب (علاوةً على ذلك) يفتقر لأية مصداقية مقنعة أو قوّة.

إنّ طرحاً فوكوياً معارضاً سوف يركّز على ثلاثة جوانب من رؤية تشومسكي الواقعية ـ النقدية. الجانب الأوّل هو الفكرة القديمة أو الساذجة القائلة بأنّه يمكن التمييز بين كل من الحقيقة والزيف، مهما تكن المهمّة صعبة، وبأنّ المثقفين النقديين (أو الصحفيين التحليليين) يتحمّلون مسؤولية خاصة تجاه مسائل كهذه. الجانب الثاني، وهو مشتقّ مباشرةً من الأوّل، هو اعتقاد تشومسكي بأنّ الذوات الفردية تمتلك هامشاً حقيقياً للخيار السياسي ـ الأخلاقي، وأنّ بإمكانهم (من جهة أولى) تسليم أنفسهم **طوعياً وعن دراية** لغايات تحكمُ استغلال الرأي العامّ، أو (من جهة ثانية) التصميم على مقاومة تلك الضغوطات القوية وتكريس حقائق دامغة تجاه أية قضية معطاة